غير ان تفاصيل الاجراءات وخطّها العام، على حدّ سواء، قد أثارا الاعتراضات والخلافات الحادّة داخل المؤسسة الأمنية الاسرائيلية؛ حيث اعترض قائد منطقة الخليل في الجيش الاسرائيلي، دودي بيرمان، على نيّة اقامة «حرس مدني» من المستوطنين، معتبراً ان ذلك سيؤدي الى «أعمال وحشية ضد الفلسطينيين»، في الوقت الذي تنشغل وحداته اصلاً بمنع سكان مستوطنة كريات أربع من الاعتداء المسلّح على العرب في الخليل وحلحول وغيرهما (**الحياة**، ٢٨/٦/١٩٩٠). وأضاف ان مرجع هذا القرار هو الدوافع السياسية للمسؤولين الاسرائيليين وليس الاعتبارات الامنية. ولعلّ أوضح برهان على المخاطر الكامنة في ذلك القرار وصحّة مخاوف القائد المحلي هو الكشف عن قيام مجموعة مجهولة من المستوطنين بطبع «دليل الارهابي اليهودي المثالي» ونشره داخل المستوطنات، وهو يحتوي على سبع صفحات تشرح طرق الهجوم على المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم (**المصدر نفسه**، ٥/٧/١٩٩٠).

وقد دلّت حالة أخرى على حقيقة ترابط الدوافع السياسية بالتدابير المتبعة في مواجهة الانتفاضة؛ اذ قام الجيش الاسرائيلي، بأوامر من الوزير ارنس، بسحب قواته من داخل مدينة رفح، في أواسط تموز (يوليو)، ممّا أتاح سيطرة القوات الضاربة واللجان الشعبية الفلسطينية على الشوارع الداخلية والحياة اليومية، من جهة، وأدّى الى انخفاض نسبة وحجم المواجهات والاصابات بين الطرفين، من الجهة الاخرى. وقد أوضح ارنس انه اذا ثبت ان هناك علاقة مباشرة بين وجود الجيش ومستوى التوتر، فان سياسة تقليص التواجد سوف تستمر، وربما سيتمّ تطبيقها تدريجياً في أماكن أخرى (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٤ ـ ١٥/٧/١٩٩٠). والواضح ان هذا التحوّل، الهامّ بمغازيه وأبعاده المحتملة، قد نبع، أولاً، من الرغبة في تفادي الانتقادات الدولية، ولعله تماشى، أيضاً، مع التوجّه التدريجي نحو تفادي المناطق المكتظة بالسكان عبر شقّ الطرق الجديدة وتركيز الوحدات العسكرية لحمايتها.

الّا ان مختلف هذه التدابير والتوجّهات الاولية لا تشكل استراتيجية شاملة، أو كافية، بل تشكّل، في أحسن الحالات، عناصر لسياسة جديدة. وخير دليل على تلك الحقيقة ان التوجّه الحالي يخلي المبادرة الميدانية للقوات الضاربة الفلسطينية في الكثير من الاماكن دون ان يخرج بحل جذري يضمن اخضاع الانتفاضة. انما الدليل الاوضح هو كثرة الاعتراضات والخلافات الاسرائيلية حول الموضوع، ممّا يدل على الارتباك والفشل وتراجع الثقة بالذات. وأبسط ما يذكر هو اعتقاد بعض الاوساط الخبيرة بأن الاجراءات الجديدة، وخاصة نشر القوات على الطرق وانشاء الحرس المدني، سوف تتطلب انفاق تكاليف كبيرة، دون ضمان النجاح (**هآرتس**، ٢٧/٦/١٩٩٠).

غير ان المأزق هو أعمق وأخطر من ذلك، الى درجة قيام الوزير ارنس بحل مجموعة «منتدى الاراضي» المحتلة، وهي اللجنة المكلّفة بوضع استراتيجية قمع الانتفاضة (**المصدر نفسه**، ٨/٧/١٩٩٠). والمعروف ان ذلك «المنتدى...» هو برئاسة رئيس هيئة الاركان العامة، دان شومرون، وعضوية قادة المناطق العسكرية الرئيسة ورؤساء مكاتب الحاكمين العسكريين. وقد تمّ تعليق أعماله بعد استفحال الخلافات في أوساطه والتنافس على المناصب؛ اذ ربط المؤرخ العسكري يوري ميلشتاين بين «حرب الجنرالات»، حسب تسميته، وبين جولة التعيينات القيادية المقبلة (**الحياة**، ١٠/٧/١٩٩٠).

ويبدو ان ارنس يتّجه نحو استبدال ذلك الاطار عبر الاستعانة بمستشاريه الخاصين والمفضلين، وبمن يرتأيه من ضباط الجيش والاجهزة الأمنية. وعلى ذلك الاساس، أكدت المصادر الاسرائيلية ان ارنس يفكّر في اجراءات اضافية هدفها الحدّ من المجابهة المباشرة وترويض الرأي العام العالمي، ومنها تبنّي اسلوب «النفي» للناشطين الفلسطينيين داخل البلاد، بدلاً من ابعادهم كلياً الى الخارج، ونقل المدارس بعيداً من الطرق الرئيسة واحاطتها بالجدران، او السياجات، العالية لمنع قذف الحجارة (**المصدر نفسه**، ١٠/٧/١٩٩٠).

بين المقاومة الشعبية والعبوات

انطلاقاً من الاتجاهات الناشئة خلال الشهرين السابقين، ومن تضعضع السياسة الاسرائيلية